مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا للمدة 1990 - 2011
اسم الكاتب: م. سمير حنا بهنام
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3532
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 14:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٤ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا للمدة ١٩٩٠- ٢٠١١

The Effect of The Development of Foreign Trade in the Economic Growth of The South and East Asian Countries for the period 1990 - 2011

سمير حنا بهنام
مدرس – قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل

Samir H. Behnam
Lecturer
Department of Economics
University of Mosul
samershoshandi@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٩/١٧ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/١٢/١٠

المستخلص

تعد التجارة الخارجية المحرك الأساس للنمو الاقتصادي، إذ تسهم الصادرات والاستيرادات من السلع الرأسمالية والوسيطة مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي، وتبرز أهمية هذه السلع من كونها المحرك الأساس للنمو الاقتصادي، فضلاً عن تأثيرها الإيجابي في العملية الإنتاجية في السوق المحلية، إذ تتصف دول جنوب وشرق آسيا بالانفتاح تجاه العالم الخارجي، مما يجعل تجارة تلك الدول تؤثر بشكل إيجابي في الاستثمار والتراكم الرأسمالي نتيجة للاستيرادات من السلع الرأسمالية والتي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في النمو الاقتصادي، تأتي أهمية البحث كون التجارة الخارجية ذات تأثير واضح للنمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، أما هدف البحث فهو التعرف على دور ومكانة التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا للمدة ١٩٩٠- ٢٠١١ باستخدام الأسلوب الكمي لمعرفة حجم ومكانة هذا الدور، أما فرضية البحث فهي أن للتجارة الخارجية تأثيراً إيجابياً واضحاً في النمو الاقتصادي، ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضيته تم الاعتماد على أسلوب التحليل الوصفي والكمي لمعرفة حجم ومكانة هذا الدور بجمع وتبويب البيانات والمعلومات من مصادرها الرسمية سواء المنشورة منها من قبل البنك والصندوق الدوليين والجداول الإحصائية المنشورة من قبل دول جنوب وشرق آسيا .

الكلمات المفتاحية: ***التجارة الخارجية ، النمو الاقتصادي ، الصادرات ، الاستيرادات ، الناتج المحلي الإجمالي .***

Abstract

The foreign trade is considered the base engine of economic growth. It contributes in the exports and imports of capital and intermediate goods effectively in the economic activity and highlights the importance of these goods as the base engine for economic growth, as well as for their positive impact in the production process in the domestic market. It is however characterized by the Southern and Eastern Asia openness towards the outside world. Those countries positively affect the investment and capital accumulation due to the imports of capital goods, which consequently contribute directly and indirectly to the economic growth. The importance of research sought the foreign trade with a clear impact of the economic growth in GDP, the objective of this research is almost to identify the role and status of foreign trade in the economic growth of the South and East Asian countries for the period 1990 - 2011 using the method quantitative to see the size and position of this role. It is hypothesized that the foreign trade positive impact is evident in the economic growth of these countries. In order to reach the goal of research and test the hypothesis, a descriptive analysis was relied and quantitative knowledge and the role of information tabulating according to official sources, both published by the World Bank and IMF and statistical tables issued by the countries of the south and east Asia.

Key wards: *Foreign Trade, Economic Growth, Exports, Imports, GDP* .

المقدمة

إن التحولات الكبيرة التي حدثت في نظرية التجارة الخارجية وظهور ما يعرف بنظرية التجارة الحديثة التي تركز على الميزات التنافسية الناتجة عن اقتصادات الحجم والتنويع والسلع المتميزة بدلاً عن الميزات النسبية الناتجة عن وفرة الموارد الأولية بوصفها أساساً لتفسير التجارة الخارجية المعاصرة، تستدعي التكيف مع الاتجاهات العالمية في مجالات عديدة منها التنظيم الإنتاجي والكفاءة الإنتاجية والتكلفة والنوعية والتقدم التقني بما يعزز من القدرات التصديرية للاقتصاد القومي وتنافس المنتجات في الأسواق العالمية، إذ تواجه معظم صادرات الدول النامية بما فيها صادرات دول شرق آسيا تحديات عديدة اعتمدت ولفترات طويلة من الزمن في تجارتها الخارجية على وفرة الموارد الطبيعية وعنصر العمل، ولأهمية تنمية وتطوير هذه الميزات التنافسية تأتي إمكانية رسم السياسات والتوجهات والبرامج وإنشاء البنى التحتية للمؤسسات وتنمية وتطوير قطاع التجارة الخارجية والتي تبدأ من مرحلة الإنتاج وتنتهي بمراحل النقل والتسويق والتصدير، وفي ضوء ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة . تأتي أهمية البحث من أن التجارة الخارجية ذات تأثير واضح للنمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يعجل هذا النمو ولاسيما في مجال تجارة السلع الصناعية الرأسمالية التي تسهم بشكل مباشر في تكوين القيمة المضافة إذا ما استخدمت بشكل أمثل، أما هدف البحث فهو التعرف على دور ومكانة التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا للمدة ١٩٩٠- ٢٠١١ باستخدام الأسلوب الوصفي والكمي لمعرفة حجم ومكانة هذا الدور، أما فرضية البحث فتتمثل في أن للتجارة الخارجية تأثيراً إيجابياً واضحاً في النمو الاقتصادي لهذه الدول بناء على معطيات النظرية الاقتصادية، ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضيته، تم الاعتماد على أسلوب التحليل النظري الوصفي والكمي الإحصائي لمعرفة حجم ومكانة هذا الدور بجمع وتبويب البيانات والمعلومات من مصادرها الرسمية.

الإطار النظري للتجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والدراسات السابقة

تسهم الصادرات والاستيرادات من السلع الرأسمالية الوسيطة مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي، وتبرز أهمية هذه السلع كونها المحرك الأساس للنمو الاقتصادي فضلاً عن تأثيرها الإيجابي في العملية الإنتاجية في السوق المحلية (Balassa, 1995, 16)، إذ تتصف دول جنوب آسيا وشرقها بالانفتاح تجاه العالم الخارجي، مما يجعل تجارة تلك الدول تؤثر بشكل إيجابي في الاستثمار والتراكم الرأسمالي نتيجة للاستيرادات من السلع الرأسمالية والتي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في النمو الاقتصادي. يعكس الأدب الاقتصادي عبر السنوات الطويلة أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم والاستخدام الاقتصادي الأمثل لهذه الموارد، فقد احتوى الفكر الاقتصادي على عدد من الأفكار التي ترى بأن قطاع التصدير يؤدي دوراً مهماً وذا أهمية بالغة، وهو ركن أساسي في عملية النمو الاقتصادي، فالتجاريون أكدوا أن الصادرات هي الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة ودعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لخدمة التجارة الخارجية مع المطالبة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان نجاحها وتنظيم علاقتها

التجارية مع الدول الأخرى، إذ يرون بأن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي عن طريق الميزان التجاري، وأن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيس لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدول عن طريقها الحصول على احتياجاتها (النعيمي، ٢٠١١، ٥٠). وقد برزت أفكار المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) بهذا الخصوص، إذ أكد الاقتصاديون الكلاسيك على أهمية مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي، ويعد (جون ستيوارت ميل J. S. Mill) من الاقتصاديين الكلاسيك الذين عبروا عن الآثار الحركية للتجارة الخارجية معتمداً على آراء كل من (سمث و ريكاردو Smith and Ricardo)، وأكد (كندلبيركر Kindlberger) أن إسهام الصادرات يوفر للاستثمار فرص تخفيض التكاليف، ويحفز الإنتاج لتحقيق وفورات الحجم (الدليمي، ١٩٩٤، ١٣)، كما يبين بأن التجارة الخارجية وسيلة تمكن الدول النامية من تحقيق النمو والانتقال إلى مرحلة الانطلاق بالاعتماد على قطاع التصدير، وأشار كل من (هومفري وهيرنك Haring and Humphery) إلى أن الصادرات تعد محركاً للنمو الاقتصادي في الدول النامية (Grabowski, 1990, 23) ، في حين أن (هابرلر Haberler) أكد على المزايا والمنافع المتأتية من التجارة الخارجية لتوفيرها سلعاً رأسمالية ووسيطة تستخدم في تحفيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار (فركاجي، ١٩٩٩، ١٧)، كما أكدوا على الحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية التي اعتمدت على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي (سعيدي، ٢٠٠٢، ٦)، ومن رواد هذا الفكر آدم سميث ودافيد ريكاردو، فقد اهتم سميث بالسوق وعدها المحدد الأول للنمو الاقتصادي عن طريق توسيع تقسيم العمل والذي يؤدي بدوره إلى اتساع حجم السوق، في حين تمكن ريكاردو إبراز دور وأهمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي بالكفاءة النسبية وركز على دور الصادرات وإعادة تخصيص الموارد وتحقيق التوزيع الأمثل لها وعدها فضلاً عن ذلك ماكنة أو محركاً للنمو الاقتصادي (غزال، ٢٠٠٤، ١١٣)، وإن مصطلح ماكنة النمو الذي استخدم من قبل الاقتصادي (السير دينيس روبرنسون Sir D. Robernson) يوضح إسهام التجارة الخارجية في توسيع الاقتصاد الدولي من منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى (Appleyard, 2006, 205)، فقد نمت خلال هذه المدة بنحو ضعف معدل نمو الإنتاج العالمي، وازداد حجمها الحقيقي بما يقارب عشرة أضعاف ما كانت عليه في بداية المدة، وقد أكد (كوزنتس S. Kuzents) بأنها بمثابة القائد للنمو الاقتصادي، كما رأى كل من (نيركسه وبريبش وميردال Nurkse and prebisch and Myrdal) بأنها محفز للنمو الاقتصادي (ديب، ٢٠٠٣، ٤٣)، وأكدت العديد من الدراسات التجريبية فرضية مفادها أن هناك تأثيراً إيجابياً للصادرات في النمو الاقتصادي، أهمها دراسات كل من (ميزلس ومايكلي وكروكر وبالاسا وتايلر ورام وكرافس وكندلبيركر وهابرلر وسيركيون ونيركسه Mizelles and Mchaeli and Crocker and Balassa and Tyler and Ram and Kravis and Kindlberger and Haberlr and Syrquin and Nurkse) وغيرهم (صديق، ٢٠٠٥، ٢٥)، إذ استنتجوا العلاقة الإيجابية بين التجارة والنمو الاقتصادي، إذ تعمل كمساعد للنمو من خلال ما تحصل عليه الدول النامية من عوائد تمول التنمية الاقتصادية، وأن التوسع في التجارة يوفر للاستثمار فرص تخفيض التكاليف وتحفيز الإنتاج، وتحقيق المنافع من التجارة بما توفره من سلع وسيطة تعد ضرورية للتنمية والتقدم التقني وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية وجذب الاستثمارات، فضلا عن أن الصادرات تعد قائدا للنمو والتطور في الدول النامية

(حمادي، ١٩٨٥، ١٠٤) ويعرض (كندلبيركر Kindlberger) آلية عمل أنموذج التجارة محرك للنمو الاقتصادي بتحقيق النمو في قطاع الصادرات على حساب باقي القطاعات الأخرى، فنمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر، كما ويمكن هذا الأنموذج الدول النامية من مبادلة المواد الأولية بالسلع الرأسمالية والاستثمارية التي لها القدرة على تحقيق ذلك، وهذا ما يسمح لها باستيراد التقنية الحديثة والمهارات العالية من الدول المتقدمة (الرفاعي وآخرون، ٢٠٠٥، ٢)، وبهذا السياق بين (ماركس كوردن M. Cordon) الآثار الإيجابية لتوسيع قطاع التصدير انطلاقاً من جانب العرض، إذ يرى أن إتباع سياسة تنموية تعتمد على الصادرات من شانها أن تخلق أثار ايجابية عديدة من أهمها، قيام التجارة يؤدي إلى زيادة الدخل، وارتفاع الدخل يؤدي إلى التراكم الرأسمالي نتيجة توجيه جزء من هذه الزيادة نحو الاستثمار، وتؤدي التجارة إلى تخفيض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية بالنسبة للسلع الاستهلاكية، إذا كانت الواردات تتكون أساساً من السلع الاستثمارية، مما يترتب عليه ارتفاع في نسبة الاستثمار إلى الاستهلاك، ومن ثم ارتفاع معدل النمو (Hesse,2007,3)، وسيحدث تحول في توزيع الدخل نحو العناصر التي تستخدم بكثافة أكبر في قطاع التصدير، فإذا كان الميل للادخار في القطاع المذكور أو في عناصر الإنتاج المستخدمة فيه أعلى من مثيله في القطاعات الأخرى، سيرتفع معدل الادخار الكلي والتراكم الرأسمالي، ويؤدي توسع الصادرات إلى التأثير على معدل نمو الصادرات حيث يزداد ارتفاعاً، مما يخلق عملية تراكمية (Cottani,1990,39). في حين أكد الكلاسيك الجدد على دور قطاع التصدير، وأوضحوا بأنه محرك للنمو التراكمي وان عوائد الصادرات هي الأساس في توريد الاستيرادات من السلع الرأسمالية والوسيطة وتوجه نحو تطوير القطاعات السلعية المكونة للاقتصاد القومي، فضلاً عن أنهم أكدوا على أن التجارة ماكنة للنمو سواء في الدول النامية والمتقدمة (بهنام، ٢٠١١، ٣٠٤)، كما إن المدرسة الكلاسيكية الحديثة تؤكد أن قيام التجارة الخارجية سببه اختلاف عرض عوامل الإنتاج نتيجة لاختلاف أسعارها النسبية من دولة لأخرى، مما يجعلها تتخصص بإنتاج سلع كثيفة العنصر الوفير والاستثمار فيها، ومن ثم العمل على تصديرها (الجومرد، ١٩٩٥، ٧٣)، فالتجارة تؤدي إلى تعظيم الإنتاج المحلي والدولي وتستفيد من منافعها كل الدول ومن ثم تحقيق تراكم رأسمالي يؤدي إلى تزايد الدخل (الزيباري، ٢٠١٠، ٦). في حين أكد (كينز Keynes) على دور الصادرات كإحدى مكونات الدخل القومي، وعلى وجود علاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وتوصلت نظريته إلى نتيجة فحواها أن الطلب على الصادرات يؤدي إلى النمو، فكلما زاد الطلب من السلع المنتجة للتصدير كلما زاد النمو، وإن الدول تتخصص بإنتاج وتصدير السلع ذات الطلب العالمي المرتفع (فركاجي، ١٩٩٩، ٨٠)، كما يرى نيركسه بأن التصنيع هو جوهر التغيير الهيكلي الذي تنشده الدول النامية في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي، وإن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي، فضلاً عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد الاقتصادية توزيعا" أكثر كفاءة (Robertm, 1996,54)، وتعد نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، إذ تشير إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات يعزز مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية وزيادة المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع التصدير، فضلا عن إعادة تخصيص الموارد في القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاع الصادرات الذي يتمتع

بكفاءة إنتاجية عالية وعليه يصبح دور التجارة بمثابة آلة أو ماكنة للنمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية (Domac, 1999,89)، وتبرز النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي على وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية (العبدلي، ٢٠٠٥، ٨) . ويمثل حجم التجارة الخارجية ومؤشرات أدائها أهمية خاصة في اقتصادات شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، ماليزيا، تايلند، اندونيسيا) بوصفها واحدة من العوامل المحددة والمؤثرة في حجم نمو ناتجها المحلي الإجمالي (حاجي وسعدون، ٢٠١٠، ٢٢٨)، فضلاً أنها متبنية لإستراتيجية تشجيع الصادرات بوصفها منهجاً صناعياً تنموياً، فقد ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير خلال العقود الأخيرة لدول شرق آسيا، مما شجع ذلك على إزالة القيود وتنفيذ سياسات جديدة حديثة لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأصبحت التجارة والاستثمار تتشابك بصورة متزايدة وخاصة بعد مفاوضات منظمة التجارة الدولية (Brooks, 2003, 3)، وهناك الكثير من الآليات التي يتم عن طريقها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تخفيض الاستيرادات ضمن مطابقة الناتج بحسب الإنفاق، كما إن تنامي الصناعات الموجهة للتصدير من شأنها تعظيم فرص العمل والأجور وبالتالي تعظيم نمو الناتج ضمن مطابقة الناتج بحسب الدخول، فضلا عن تعاظم القيمة المضافة بالقطاع الصناعي الموجهة نحو التصدير (الكواز، ٢٠٠٨، ٦) وكذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية بوصفها مصدراً رئيساً من مصادر النمو وإعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. فقد أشار فيشر إلى العلاقة بين سياسة إحلال الاستيرادات والتأثير الإيجابي على النمو بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات على النمو، ويستشهد فيشر بالدراسات التي قام بها البنك الدولي ومنظمة التعاون الأوربي والتنمية والتي أشارت إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي، فقد أوضحت هذه الدراسات أنه كلما زادت درجة الانفتاح تعزز النمو والدخل (الكواز، ٢٠٠٨، ٧) وعلى الرغم من ذلك فإن فيشر لا يعتقد بأن الانفتاح هو أفضل سياسة اقتصادية، أو إنه الشرط الكافي للنمو ولكنه يعتقد بأن الدول التي ترغب في النمو لابد من أن تندمج في الاقتصاد الدولي بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (الكواز، ٢٠٠٨، ٧). مما سبق نستنتج بأن التجارة الخارجية بمثابة محرك للنمو الاقتصادي يجعلها عاملا أساسيا في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي، وأنها بمثابة القائد للنمو الاقتصادي .

أما الدراسات السابقة للتجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي فهناك العديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي تبرز هذه العلاقة، فمنها دراسة الاقتصادي (وول Wall) عام ١٩٦٨ لعينة متكونة من ١٢ دولة نامية للمدة (١٩٥٥- ١٩٦٢)، فقد أوضحت هذه الدراسة العلاقة بين الاستيرادات التجميعية والتفصيلية والناتج المحلي الإجمالي باستخدام أنموذجي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التقدير، وكذلك دراسة حسين عجلان حسن عام ١٩٨١ بعنوان تقدير وتحليل العلاقة بين الاستيرادات السلعية التفصيلية والناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٦٤- ١٩٧٨) من خلال اختبار العلاقة بين الاستيرادات الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً باستخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد، ودراسة (تايلر

Tayler) عام ١٩٨١ لعينة من ٥٠ دولة نامية، إذ أكدت إسهام الصادرات في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٦٠-١٩٧٠)، واستنتج أن هناك تأثيراً موجباً ومعنوياً بين النمو والمتغيرات الاقتصادية المتضمنة في التحليل ومنها نمو الإنتاج الصناعي والاستثمار والصادرات الإجمالية، وتوصل إلى أن للصادرات أهمية في تكوين رأس المال ونمو الناتج المحلي الإجمالي، أما دراسة (جيمس ريدال J. Riedal) عام ١٩٨٤ المتضمنة توضيح المنافع المباشرة المتحققة من تصدير المواد الأولية ولعينة من الدول النامية خلال المدة (١٩٥٠-١٩٧٠)، فقد توصلت إلى أن الصادرات منها حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي ما بين (٥,٥ %- ٧ %)، وأن هذه المعدلات من النمو تحققت نتيجة التوسع في توظيف الاستثمارات الداخلية التي حققت نمواً متوازناً في الدول عينة الدراسة، واستناداً إلى أبحاث (تايلر وراتي رام Tayler and RatiRam) عام ١٩٨٤، أوضحت إسهام الصادرات في تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي لعدد من الدول النامية، وتناول فيها مجموعة من المتغيرات شملت العمل ورأس المال والصادرات السلعية، واستنتج أن مستوى معيناً من الصادرات يسهم في استخدام العمل ورأس المال مؤدياً إلى الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، فضلاً عن إسهام الصادرات في النمو الاقتصادي، ودراسة طه يونس حمادي عام ١٩٨٥ عن تأثير الاستيرادات من السلع الوسيطة على نمو قطاع الصناعة التحويلية في العراق وتطوره للمدة (١٩٥٩ – ١٩٨٠) مستخدماً أنموذج الانحدار الخطي المتعدد، أما دراسة (جيمس ريدال J. Riedal) عام ١٩٨٨ عن صادرات هونك كونك للمدة (١٩٧٤-١٩٨٤)، التي كان فيها المتغير التابع هو كمية الصادرات في المدة t والمتغيرات المستقلة هي أسعار السلع المصدرة في المدة t وسعر الصرف الأجنبي في المدة t والناتج المحلي الإجمالي في المدة t، ومرونة الطلب السعرية، ومرونة الطلب الدخلية بافتراض أن عرض التصدير لانهائي، فقد أوضحت نتائج التقدير القياسية الاقتصادية بأن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير موجب في الصادرات، وأن تخفيض قيمة العملة ذو تأثير ضعيف فيها خلال مدة الدراسة، كما قدم (موسكوس Moscos) دراسته عام ١٩٨٩ لعينة من (٧١) دولة نامية وللمدة (١٩٧٠-١٩٨٠)، وقد استخدم بيانات المقطع العرضي، واستنتج أن الأثر الإيجابي لنمو الصادرات في النمو الاقتصادي لا يقتصر على الدول المتطورة بل يشمل النامية أيضاً، أما دراسة (شابوري وستأسي روسن Shapquri and S. Rosen) عام ١٩٨٩ فقد ركزتا على أداء الصادرات الإفريقية، وتم أخذ عينة من (١٧) دولة أفريقية منها دول مصدرة للنفط ومنها نيجيريا، وتم تقسيم المدة على قسمين الأولى (١٩٦٥-١٩٨٠)، والثانية (١٩٨١-١٩٨٦)، إذ تناولت أثر أداء الصادرات على النمو الاقتصادي لدول العينة للمدتين كما تم توضيح محددات أداء الصادرات ومعاييرها، ومنها نسبة المواد الزراعية في إجمالي الصادرات، والتركيز السلعي الجغرافي للصادرات، وتم استخدام هذه المحددات بوصفها متغيرات مستقلة لكل معيار من معايير أداء الصادرات والمتمثلة بعدم استقرار عوائد الصادرات ومعيار نمو الصادرات، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر نمو الصادرات في النمو الاقتصادي كان موجباً ومعنوياً في كلا المدتين، فضلاً عن عدم استقرار عوائد الصادرات فأصبح تأثيره سلبياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي لكلا المدتين، ودراسة رشاد مهدي هاشم في عام ١٩٩١عن أثر الصادرات الصناعية في النمو الاقتصادي في تركيا للمدة (١٩٦٨ – ١٩٨٨) مستخدماً أنموذجي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التقدير، ودراسة (ديفيد هيومان D. Hyman) عام ١٩٩٤، فقد أوضح أثر عوائد الصادرات الأمريكية لمجموعة من

المتغيرات الاقتصادية، ومنها الاستثمار والبطالة ومعدلات الأرباح والإنتاج الزراعي، ولوحظ أن هذه العوائد أسهمت في زيادة معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي، وخفضت من نسبة العجز في ميزان مدفوعاته، فضلاً عن إسهامها في استيراد عدد من المنتجات التي لا تمكنها ظروفها المحلية من إنتاجها، وأكد بأن الصادرات تقوم بتوسيع المبادلات التجارية الدولية، وتطوير الخدمات في الدول المتاجرة معها. ودراسة سعد محمود الكواز عام ١٩٩٥ عن تحليل هيكل الاستيرادات وأثره في نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للمدة (١٩٥٨ – ١٩٩٠) مستخدماً أنموذجي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التقدير، ودراسة أثيل عبد الجبار الجومرد ومثنى عبد الرزاق الدباغ عام ١٩٩٥ الموسومة "أثر نمو الصادرات في النمو الاقتصادي للدول النامية مع إشارة خاصة لتركيا للمدة (١٩٦٨ – ١٩٩٠)، فقد تم أخذ عينة من (٢٠) دولة، وكان المتغير المعتمد هو معدل نمو الصادرات في المدة t والمتغيرات المستقلة هي معدل نمو الاستيرادات في المدة t والرقم القياسي لأسعار الصادرات في المدة t، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، واستنتجت بأن الرقم القياسي لأسعار الصادرات له تأثير ايجابي في صادرات تركيا، وأوضحت نتائج التقدير ضعف تأثير معدل نمو الاستيرادات في صادرات تركيا، وهذا يعني أن صادرات تركيا تعتمد على نمو الاستيرادات فيها، وأن الاستيرادات النفطية والمواد الخام تشكل نسبة كبيرة من إجمالي قيم الاستيرادات التي تستخدم لإغراض الطاقة والتنمية، ودراسة عبد الحميد سليمان ظاهر في عام ١٩٩٦ عن أثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية (١٥) دولة للمدة (١٩٥٢ - ١٩٩٠) مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية ودالة الإنتاج في التقدير، واستنتجت الدراسة أن الدول المتقدمة تمثل السوق الرئيسة لصادرات الدول النامية سواء أكانت بشكلها الإجمالي أم المصنعة منها، وأن التجارة البينية للدول النامية اتجهت إلى التزايد منذ أواخر الستينات وحتى منتصف التسعينات، وأن التغير في التوزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية يمكن أن يعود إلى مجموعة عوامل منها النمو السريع في أسواق كل من الدول المصدرة للنفط وعوامل مرتبطة بالدول المتقدمة، ويمكن القول إن تزايد التجارة البينية المتواضع للدول النامية يمكن أن يعد من المؤشرات الإيجابية التي شهدتها مدة الدراسة والتي يمكن أن تشجع تلك الدول في تطوير علاقتها التجارية فيما بينها بإقامة التكتلات الاقتصادية أو الاتفاقيات التجارية الثنائية، ودراسة سوعيد محمد علي فركاجي عام ١٩٩٩عن أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للجزائر للمدة (١٩٧٠ - ١٩٩٤) مستخدماً أسلوبي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التقدير، ودراسة قيس ناظم غزال عام ١٩٩٩ الموسوم أثر الصادرات العراقية (النفطية وغير النفطية) في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٧٠-١٩٩٠)، إذ تناولت تقدير أثر الصادرات العراقية في النمو الاقتصادي، وتم تقسيم الصادرات على قسمين نفطية وغير نفطية، قسمت بدورها على صادرات استهلاكية وإنتاجية، وقد تم استخدام القياس في تحليل النتائج التي تم الحصول عليها من نماذج الانحدار الخطي المتعدد، واستنتجت أن ٧٢% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسر بالتغيرات الحاصلة في الصادرات النفطية و ٧٣% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسر بالتغيرات الحاصلة في الصادرات الاستهلاكية المصنعة، و ٧٦% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسر بالتغيرات الحاصلة في الصادرات الإنتاجية المصنعة، وكانت إشارات المعلمات المقدرة متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية وتبين أن الصادرات النفطية أكثر أنواع

الصادرات تأثيراً في النمو الاقتصادي. وقد قدم (هند ريك فان H. Vaan) عام ٢٠٠١ دراسة عن إسهام الصادرات في زيادة معدلات النمو في كل من ألمانيا واليابان وفرنسا وايطاليا، إذ أوضح أن هناك معدلات نمو مرتفعة نتيجة ارتفاع معدل نمو صادرات هذه الدول، ودراسة عبد الله السكران عن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٧٠ - ١٩٩٩) عام ٢٠٠٢ مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية والانحدار الخطي البسيط في التقدير، ودراسة وصاف سعيدي عن تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر عام ٢٠٠٢ مستخدمة أسلوب التحليل الوصفي للبيانات، ودراسة (سيلسن سار سوي S. Sari soy) عام ٢٠٠٣ عن أداء الصادرات التركية بعد تحرير التجارة متضمنة هيكل الصادرات التركية والتوزيع الجغرافي لتلك الصادرات، ومن أهم الإجراءات التي تم التركيز عليها من أجل تنمية الاقتصاد التركي هي تنمية تلك الصادرات نتيجة إحداث تغيرات في مكوناتها، فقد كان الاقتصاد التركي يعاني في بداية السبعينات من التركيز السلعي، ولاسيما في زيادة الأهمية النسبية للسلع الزراعية في إجمالي الصادرات التركية، إذ بلغت ٧٥% عام ١٩٧٠، وعلى الرغم من تناقص حصة السلع الزراعية إلى إجمالي الصادرات التركية، إلا أنها بقيت المنتج الرئيس للصادرات التركية خلال المدة (١٩٧٠-١٩٧٩)، في حين ارتفعت في هذه المدة حصة الصناعات الغذائية من ١٩% عام ١٩٧٠إلى٣٥% عام ١٩٧٩، وهذا يدل على تمتع تركيا بأراضٍ زراعية واسعة، فضلاً عن توفر الأيدي العاملة الزراعية فيها، وعلى الرغم من الانخفاض في حصة المنتجات الزراعية، إلا أن قيمتها بالدولار تضاعفت في المدة (١٩٨٠-١٩٩٥)، وأشارت الباحثة إلى أن نمو الصادرات التركية رافقه التوجه نحو الأسواق العالمية، ودراسة قيس ناظم غزال عام ٢٠٠٤ الموسومة "أثر صادرات العراق الأستخراجية في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٠"، تناولت تقدير أثر الصادرات من النفط الخام والكبريت والوقود المعدني في النمو الاقتصادي واستخدم أنموذجاً قياساً، وأوضحت الصيغة اللوغارتمية المزدوجة بأن ٩٤% من التغيرات الحاصلة في قيم الناتج المحلي الإجمالي قد فسرت بالتغيرات الحاصلة في قيم المنتجات الاستخراجية المصدرة، وبين أن مساهمة هذه المنتجات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق تزيد عن مساهمة نظيراتها في الدول العربية المصدرة للمنتجات نفسها، وقد جاءت إشارات المعلمات المقدرة للأنموذج متفقة مع النظرية الاقتصادية، إذ تعد صادرات النفط الخام من أكثر أنواع المنتجات الاستخراجية تأثيراً في النمو الاقتصادي في العراق طوال مدة الدراسة، ودراسة عابد العبدلي عن تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية للمدة (١٩٦٠ – ٢٠٠١) عام ٢٠٠٥ مستخدماً أسلوب السلاسل الزمنية، فضلاً عن استخدامه أنموذجي الخطي وألوغاريتمي للتقدير، ودراسة ثريا حسن صديق عن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان عام ٢٠٠٥ مستخدمة أسلوبي السلاسل الزمنية ودالة الإنتاج في التقدير، فضلاً عن استخدامها أنموذجي الخطي واللوغارتمي في التقدير، ودراسة هاشم محمد سعيد الزيباري عن تحليل الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤) عام ٢٠٠٦ مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية ودالة الإنتاج في التقدير، فضلاً عن استخدامه أنموذجي التقدير الخطي واللوغارتمي، ودراسة إبراهيم ميرزا عن الصادرات النفطية وغير النفطية والنمو الاقتصادي في الكويت للمدة (١٩٧٠ – ٢٠٠٤) عام ٢٠٠٧ مستخدماً

أسلوب السلاسل الزمنية، فضلاً عن استخدامه أنموذجي الانحدار الخطي واللوغارتمي المزدوج في التقدير واختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، ودراسة (هايكو هيسي H. Hesse) عن تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي للمدة (١٩٦١ – ٢٠٠٠) عام ٢٠٠٧ مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية والانحدار الخطي البسيط في التقدير، ودراسة احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي عن واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٩٥ - ٢٠٠٥) عام ٢٠٠٨ مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية والتحليل الوصفي، إذ ركزت على حركة الصادرات السلعية وتطورها في الهيكل السلعي لها وتبين أن معدلات نمو الصادرات السلعية تسهم في التجارة الخارجية، بالرغم من أن هذا النمو مرتبط بنمو صادرات النفط الخام وتقلبات أسعاره التي تؤثر على نحوٍ مباشر في قيم إيرادات الصادرات، وتم توضيح إسهام الصادرات السلعية النفطية في النمو الاقتصادي لدول المجلس، وإن زيادة الصادرات وتنويعها يعد معياراً أساسياً لزيادة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين معدل التبادل التجاري.

ومن أهم معايير الأداء الاقتصادي الجيد والتي تسعى إليه السياسات الاقتصادية الرصينة من أجل تحقيقها هي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض معدلات التضخم والبطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل مع الحفاظ على استقرار أسعار الصرف .... الخ (الشبيبي، ٢٠٠٨، ٦٧). لقد شهد العقد الماضي زيادة كبيرة في تدفق رأس المال العالمي إلى الدول النامية نتيجة لعوامل عديدة من أهمها إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال بسبب العولمة والانفتاح التجاري والتقدم الهائل في تقنيات الاتصالات والمعلومات، مما سهل عملية التواصل السريع والتحرك نحو التحرير الاقتصادي في الدول النامية، كما إن الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول لجذب رؤوس الأموال الأجنبية مثل إصدار القوانين والتشريعات أدت إلى تحقيق إصلاحات هيكلية (Marin, 2009, 282)، وهذا ما ساعد على تغطية النقص الحاصل في النقد الأجنبي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، كذلك استطاع رأس المال الأجنبي بأنواعه العديدة تحقيق نجاح مهم، وذلك لامتلاكه القدرات اللازمة لإيجاد استثمارات محلية قادرة على إنتاج سلع وخدمات منافسة بدرجة عالية من الجودة، معلومات جيدة عن الأسواق الخارجية وعن الترويج والتسويق وطبيعة المنتجات المحلية (Balassa,1990,173)، إذ يبدأ رأس المال الأجنبي نشاطه الاستثماري باستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية، وبعد مدة زمنية يبدأ الإنتاج المحلي بالتوسع ويحل محل السلع المستوردة تدريجياً، ويمكن التعبير عن تأثير رأس المال الأجنبي في متغيرات الاقتصاد الكلي بعدة مراحل منها زيادة الاستثمار المحلي في القطاعات الإنتاجية المختلفة، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري بتقليص الاستيرادات وزيادة معدلات الصادرات، إصلاح الاختلالات الهيكلية واستمرار توسيع الإنتاج، مما يؤدي إلى تقليص الحاجة إلى المزيد من القروض الخارجية، ومن ثم تخفيض العجز في الحساب الجاري ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، تحقيق الاكتفاء الذاتي بإحلال الموارد المحلية محل الموارد الأجنبية، تسديد القروض الخارجية المترتبة عليها وتقليص أعباء المديونية الخارجية (الجوالي، ٢٠٠٨، ٢٩). ومن أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي مؤشر الحساب الجاري، ويعد العجز في ميزان الحساب الجاري لأي دولة مؤشراً على تعثر الأداء الاقتصادي فيها، وهذا العجز يعني أن الدولة تنفق أكثر من إمكانياتها المحلية، وأن استمرار

العجز لمدة طويلة يؤدي مستقبلاً إلى مشاكل عديدة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة والضرائب وغيرها، ومن ثم انخفاض مداخيل الأفراد وانكماش الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تذبذب الادخار والاستثمار المحلي (الحيالي، ١٩٩٠، ٦٩) . يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الزيادة السنوية المتحققة في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، ويعد هذا المؤشر مهماً للأداء الاقتصادي كما ويستخدمه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. أما المؤشر الثالث فهو نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، الادخار يعني الامتناع عن استهلاك جزء من الدخل أنياً ومن ثم تخزينه على شكل ممتلكات مادية وإعادة إنفاقه مستقبلا على السلع والخدمات أو في تسديد الديون أو القروض الخارجية. نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعرف الاستثمار المحلي بأنه توظيف منتج لرأس المال في مشاريع استثمارية منتجة لغرض إشباع حاجات البلد الاقتصادية، ويعد نوع وحجم الاستثمار من أهم العوامل اللازمة لإنجاح التنمية الاقتصادية وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، ولبيانات الاستثمار والادخار المحليين أهمية كبيرة لمعرفة حجم فجوة الموارد المحلية لأي بلد والتي تعبر عن حجم الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية لذلك البلد. عرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يعني عرض النقد السيولة النقدية القابلة للتداول والمتكونة من النقد المتداول مضافاً إليه الودائع الادخارية لدى المصارف التجارية. سعر الصرف ويعرف بأنه سعر الوحدة الواحدة من النقد الأجنبي مقدرة بوحدات من العملة المحلية على وفق عوامل تحددها قوى السوق، ولسعر الصرف دور مؤثر في النشاط الاقتصادي للبلد فزيادته تعني زيادة قيم الاستيرادات بأكثر من قيمتها الحقيقية وانخفاض عوائد الصادرات (حسن، ١٩٨١، ١٩)، وقد تأثرت أسعار الصرف بشكل واضح بالأزمة الأسيوية . أخيراً مؤشر الميزان التجاري، ويعرف بأنه صيغة لتوضيح العلاقات التجارية للبلد مع العالم الخارجي والحصيلة من النقد الأجنبي، وتؤثر التجارة الخارجية تأثيراً مباشراً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فهي تؤثر إيجابياً في حالة الفائض وسلبياً في حالة العجز (الدباغ، ٢٠٠٢، ٧٣)، علماً أن معظم دول شرق آسيا كانت تعاني من عجز في موازينها التجارية في الثمانينات والتسعينات نتيجة لتنفيذ برامج تنموية، فضلاً عن حاجتها إلى الاستيرادات العديدة لتنفيذ هذه البرامج مما دفعها للاقتراض الخارجي لتقليص هذا العجز .

تعد تجربة دول جنوب وشرق آسيا في تحقيق قدرتها التنافسية الدولية من التجارب الدولية المهمة، فقد اتسمت اقتصادات هذه الدول بالديناميكية، وحققت معدلات نمو اقتصادية مرتفعة واتسمت بعدة خصائص مشتركة منها تحقيق معدل نمو مرتفع للصادرات مع استقرار سعر الصرف ترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة، وانخفاض معدل الفقر، كذلك تميزت بارتفاع معدل النمو في كل من رأس المال المادي والبشري نتيجة إتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تعتمد على آليات السوق المفتوح، فقد تبنت هذه الدول سياسات صناعية عامة تعتمد على مجموعة من الصناعات ذات التوجه التصديري، مع وجود دور حيوي للدولة وإن كان بدرجات متفاوتة، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب للقطاع الخاص ليتمكن من القيام بدوره في العملية التنموية، وقد حظيت تجارب هذه الدول باهتمام المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذ قامت بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وهناك جملة من العوامل التي أدت إلى تحقيق النمو الاقتصادي منها تكوين رأس المال

البشري إذ زادت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم بخاصة التعليم الابتدائي والثانوي، ودعمت البرامج التدريبية للمشروعات الخاصة، وعملت على استيراد الخبرات التعليمية الأجنبية، وبخاصة في مجالات التقنية الحديثة، ومن العوامل التي ساعدت على تحقيق تراكم رأس المال البشري، تركيز الإنفاق العام على العلوم والتعليم التكنولوجي، كذلك ارتفاع معدل الاستثمار المحلي والأجنبي، ارتفاع معدلات الادخار، مرونة سوق العمل، سياسة تشجيع الصادرات، دور الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة، هذه العوامل أدت إلى تحقيق النمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا وشرقها. ومن أهم المؤشرات التي تعتمد عليها التجارة الخارجية مؤشر الميزة النسبية والذي يعكس الكفاءة الاقتصادية للموارد الحقيقية ويعرف بمؤشر (بالاسا Balassa) إذ يوضح أنه يمكن الاعتماد على تدفقات التجارة الفعلية، في تفسير الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة بما يسمح بإدخال الموارد والعوامل السعرية وغير السعرية كافة في تحديد الميزة النسبية لها، وبما يسمح بتقارب مفهوم الميزة النسبية بمفهوم الميزة التنافسية (مايكل بورتر ١٩٩٠ M. Porter)، بحيث يمكن الاعتماد على مقاييس الميزة النسبية في قياس الميزة التنافسية بالمعنى الأكثر شمولاً، وتعدّ هذه المؤشرات الأكثر شيوعا في قياس القدرة التنافسية لسهولة ودقة قياسها، ويقيس مؤشر الميزة النسبية صادرات دولة ما من سلعة معينة في هيكل صادرات هذه الدولة مقسومة على الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات العالمية.

تحليل نتائج تقدير أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب آسيا وشرقها للمدة ١٩٩٠- ٢٠١١

١- صياغة وتوصيف أنموذج القياس الاقتصادي المستخدم

بهدف دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي باستخدام أساليب القياس الاقتصادي بدمج منطوق النظرية الاقتصادية والإحصاء الرياضي (السيفو ،٢٠٠٦، ٢٦)، تم تحديد العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وجمع وتبويب ومعالجة البيانات بهدف تقدير معلمات الأنموذج باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في القياس الاقتصادي باستخدام الاختبارات الإحصائية (F,S,E,T) لتحديد مستوى معنوية الأنموذج ككل أو المتغيرات المستقلة (بخيت وفتح الله ، ٢٠٠٧، ٧٤) ومعالجة المشاكل القياسية كمشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار كلاين (Klein Test) ومشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية باستخدام اختبار دربن واطسون D.W (إبراهيم وآخرون، ٢٠٠٢، ٢٣٨)، واعتماداً على أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى سواء للدوال الخطية أو غير الخطية، وباستخدام برنامج (Minitab) في تقدير أنموذج الانحدار الخطي المتعدد الخاص بتحليل الناتج المحلي الإجمالي، فإن شكل الصيغة النهائية لأنموذج القياس المستخدم هي:

$$GDP = B0 + B1\ X\ 1 + B2\ X2 + B3\ X3 + B4\ X4 + B5\ X5 + Ui$$

GDP = المتغير المعتمد ممثل بالناتج المحلي الإجمالي

X1 = إجمالي الصادرات

X2 = إجمالي الاستيرادات
X3 = عدد السكان
X4 = إجمالي القوى العاملة
X5 = الاستثمار الكلي
B0 ، B1 ، B2 ، B3 ، B4 ، B5 = معلمات الانحدار
Ui = المتغيرات العشوائية

ويمكن التعبير عن المعادلة أعلاه بصيغة اللوغارتم والتي تأخذ الشكل الآتي:

$$\text{Log GDP} = B0 + B1 \log X1 + B2 \log X2 + B3 \log X3 + B4 \log X4 + B5 \log X5 + Ui$$

- **الناتج المحلي الإجمالي**: يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية في توضيح مستوى النشاط الاقتصادي، فضلاً عن أنه من أكثر المقاييس شيوعاً واستخدماً لقياس النمو الاقتصادي.
- **إجمالي الصادرات**: تعد الصادرات الإجمالية من أهم المؤشرات الاقتصادية في تحليل التجارة الخارجية فقد ركزت معظم الدراسات على مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي، وإن قطاع التصدير هو القطاع القائد، وهو المحرك الأساس له وزيادة عوائد هذا القطاع تساعد على زيادة الاستيرادات لسد حاجة الطلب المحلي من السلع المختلفة بهدف تنويع الهيكل الإنتاجي .
- **إجمالي الاستيرادات:** تعد الاستيرادات الإجمالية من أهم المؤشرات الاقتصادية في تحليل التجارة الخارجية، وإن الصادرات والاستيرادات هما عنصران مهمان في التجارة الخارجية .
- **عدد السكان**: يعد السكان من أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان .
- **الاستثمار الكلي**: يعد الاستثمار الكلي من أهم المؤشرات الاقتصادية في تحليل مستوى النشاط الاقتصادي والاستثمار هو عملية توظيف الأموال والموارد لتحقيق العائد (ظاهر، ١٩٩٦، ٥)، وبحسب رأي (كينز Keynes) فإن الاستثمار هو قيمة الإنتاج الجاري من السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون من السلع النهائية أو هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع كالمعدات والمباني والمخزون من السلع، فالاستثمار الكلي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي، ونظراً للاستقرار النسبي الذي تتمتع به هذه الدول، فإن قوانين الاستثمار كانت محفزة للمستثمرين المحليين والأجانب، كما يتبين أن من ضمن الاستثمار الكلي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقصد به مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الدول المستقبلة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الدول (الكواز، ٢٠٠٥، ٩٠)، وتسعى أغلب دول العالم ومنها دول شرق آسيا إلى جذب الاستثمارات من خلال تهيئة البيئة الملائمة لها بتقديم الحوافز المشجعة لاستقطابه، ومنها حق الملكية للأجنبي وتخفيض الضرائب...وغيرها .

٢- تحليل نتائج تقدير أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب آسيا وشرقها للمدة ١٩٩٠- ٢٠١١

الصين:

GDP = - 16.78 + 4.16 x1 + 4.58 x2 + 1.90 x3 + 5.814 x4 + 4.64 x5
T = (-2.04) (3.94) (3.21) (4.27) (5.35) (6. 24)
F = 265.24 R-Sq = 0.93 R-Sq (adj) = 0.92
D.W = 0.95

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد الصين بصيغة اللوغاريتم بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيم F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٩٣% والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار ٩٣% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة ٧% تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج ، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي الصادرات والاستيرادات وعدد السكان والقوى العاملة والاستثمار الكلي إيجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (٠,٠٥)، باستخدام اختبار (كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي، فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

GDP = - 6.18 + 5.78 x2 + 2.39 x3 + 8.17 x4 + 9.54 x5
T = (-8.07) (11.28) (4.97) (9.28) (8.65)
F = 116.78 R-Sq = 0.93 R-Sq (adj) = 0.92
D.W = 0.95

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد الصين بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمF المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٩٣% ، وعلى مستوى الاختبارات الاقتصادية، فقد كان تأثير كل من إجمالي الاستيرادات وعدد السكان وإجمالي القوى العاملة والاستثمار الكلي إيجابياً، في حين إن تأثير إجمالي الصادرات (صادرات من السلع والخدمات) لم يكن ذا تأثير معنوي لذلك تم استبعاده من الأنموذج، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد (كاظم، ٢٠٠٥ ، ٢٧٥)، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (٠,٠٥)، باستخدام اختبار (كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي، فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة (بخيت وفتح الله، ٢٠٠٢، ٢٢٣)، ذلك عن طريق مقارنة قيمة معامل التحديد مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

ماليزيا :

GDP = 4.72 + 1.14 x1 + 3.79 x2 + 6.91 x3 + 7.73 x4 + 58.88 x5
T = (2.21) (3.75) (4.97) (2.92) (4.65) (6.03)
F = 25.78 R-Sq = 0.86 R-Sq (adj) = 0.85
D.W = 1.95

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد ماليزيا بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمF المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٨٦%، وعلى مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي الصادرات والاستيرادات وعدد السكان والقوى العاملة والاستثمار الكلي إيجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (٠,٠٥)، باستخدام اختبار(كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي، فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

GDP = -11.00 + 1.88 x1 + 2.94 x2 + 3.05 x3 + 2.21 x4 + 30.20 x5
T = (-0.96) (3.95) (4.46) (2.92) (3.76) (5.03)
F = 25.78 R-Sq = 0.86 R-Sq (adj) = 0.85
D.W = 1.95

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد ماليزيا بصيغة اللوغاريتم بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمF المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٨٦%، وعلى مستوى الاختبارات الاقتصادية، فقد كان تأثير كل من إجمالي الصادرات والاستيرادات وعدد السكان والقوى العاملة والاستثمار الكلي إيجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول ، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

كوريا الجنوبية :

GDP = -1.05 + 6.43 x1 + 20.75 x2 + 32.24 x3 + 26.33 x4 + 4.65 x5
T = (-6.75) (3.39) (17.44) (6.79) (5.36) (3.21)
F = 2347.60 R-Sq = 0.92 R-Sq (adj) = 0.91
D.W = 1.25

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد كوريا الجنوبية بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمF المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة

معامل التحديد فقد بلغت ٩٢%، وعلى مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي الصادرات والاستيرادات وعدد السكان والقوى العاملة والاستثمار الكلي إيجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

GDP = -11.40 + 6.07 x1 + 4.34 x2 + 2.46 x3 + 0.046 x4 + 3.45 x5
T = (-4.70) (8.54) (11.30) (6.77) (4.75) (5.24)
F = 2735.53 R-Sq = 0.94 R-Sq (adj) = 0.93
D.W = 0.98

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد كوريا الجنوبية بصيغة اللوغاريتم بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمF المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٩٤%، على مستوى الاختبارات الاقتصادية، فقد كان تأثير كل من إجمالي الصادرات والاستيرادات وعدد السكان والقوى العاملة والاستثمار الكلي إيجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (٠,٠٥) باستخدام اختبار(كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

اندونيسيا :

GDP = -4.50 - 0.003 x1 + 0.98 x2 + 43.52 x3 - 278.50 x4 + 1.23 x5
T = (-4.26) (-1.99) (3.03) (4.32) (-2.39) (3.01)
F = 90.24 R-Sq = 0.88 R-Sq (adj) = 0.87
D.W = 1.17

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد اندونيسيا بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، وقيم F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٨٨% ، وعلى مستوى الاختبارات الاقتصادية، فقد كان تأثير كل من إجمالي الاستيرادات وعدد السكان والاستثمار الكلي إيجابياً، في حين إن تأثير كل من إجمالي الصادرات والقوى العاملة سلبي، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

GDP = -9.06 - 0.005 x1 + 0.013 x2 + 2.91x3 - 0.504 x4 + 0.063 x5
T = (-1.32) (-1.98) (2.13) (2.15) (-1.85) (1.91)
F = 54.67 R-Sq = 0.86 R-Sq (adj) = 0.85
D.W = 0.830

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد اندونيسيا بصيغة اللوغاريتم بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، وقيمF المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٨٦%، وعلى مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي الاستيرادات وعدد السكان والاستثمار الكلي إيجابياً، في حين إن تأثير كل من إجمالي الصادرات والقوى العاملة سلبي، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

سنغافورة :

GDP = -4.35 + 0.18 x1 + 0.113 x2 + 639 x3 + 5434 x4 + 320 x5
T = (-1.93) (2.18) (3.77) (4.23) (2.49) (8.34)
F = 605.24 R-Sq = 0.82 R-Sq (adj) = 0.81
D.W = 0.922

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد سنغافورة بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيم F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٨٢% ، وعلى مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من الصادرات والاستيرادات وعدد السكان والقوى العاملة والاستثمار إيجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

GDP = 0.07 + 0.476 x1 + 0.094 x2 - 0.633 x3 + 1.59 x4
T = (-0.06) (4.28) (1.89) (-2.15) (2.68)
F = 418.02 R-Sq = 0.86 R-Sq (adj) = 0.85
D.W = 2.830

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد اندنوسيا بصيغة اللوغاريتم بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، و قيم F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥) ، أما قيمة معامل التحديد، فقد بلغت ٨٦%، وعلى مستوى الاختبارات الاقتصادية، فقد كان تأثير كل من الصادرات والاستيرادات والقوى العاملة إيجابياً، في حين إن تأثير عدد السكان سلبي، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

تايلند :

GDP = -6.99 - 0.033 x1 + 0.013 x2 + 2411 x3 + 1190 x4 + 3241 x5
T = (-3.87) (- 2.34) (1.99) (2.95) (4.79) (5.62)
F = 92.45 R-Sq = 0.69 R-Sq (adj) = 0.68
D.W = 0.922

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد تايلند بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥) ، وقيم F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥) ، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٦٩% ، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من الاستيرادات وعدد السكان والقوى العاملة والاستثمار إيجابياً، أما تأثير الصادرات فقد كان سلبياً، وأما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وتم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

GDP = 4.11 - 0.0554 x1 + 0.368 x2 +2.95 x3 - 2.590 x4
T = (0.70) (-3.04) (3.86) (2.49) (-2.61)
F = 133.45 R-Sq = 0.68 R-Sq (adj) = 0.67
D.W = 1.114

يتبين من الأنموذج التقديري لاقتصاد تايلند بصيغة اللوغاريتم بأن الاختبارات الإحصائية لقيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، وقيم F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت ٦٨%، وعلى مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل الاستيرادات وعدد السكان إيجابياً، وتأثير كل من الصادرات والقوى العاملة سلبي، في حين إن الاستثمار لم يكن ذا تأثير معنوي، ولذلك تم استبعاده من الأنموذج، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وتم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

الأستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

نستنتج من البحث جملة من النتائج نذكر أهمها:

١. نستنتج بأن التجارة الخارجية بمثابة محرك ومحفز للنمو الاقتصادي يجعلها عاملا أساسيا في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي، وأنها بمثابة القائد للنمو الاقتصادي .
٢. وجود علاقة قوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فضلاً عن المكاسب الاقتصادية والتجارية التي تحصل عليها الدول من جراء تجارتها الخارجية .
٣. زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير خلال العقود الأخيرة لدول جنوب وشرق آسيا وأصبحت التجارة والاستثمار تتشابك بصورة متزايدة وخاصة بعد مفاوضات منظمة التجارة الدولية.
٤. تحقيق إصلاحات هيكلية في اقتصادات دول جنوب آسيا وشرقها ومن ثم معالجة الاختلالات الهيكلية واستمرار توسيع الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي نتيجة إحلال الموارد المحلية محل الموارد الأجنبية في تغطية نفقات النشاط الاقتصادي.
٥. حققت معدلات نمو اقتصادية دول جنوب آسيا وشرقها رغم مواردها المحدودة لامتلاكها مقومات ساعدت على تحقيق هذا المستوى من المعدلات وأبرزها الاستقرار السياسي وتسخير مواردها المحلية المحدودة بإمكانيتها المتوافرة فضلاً عن الحرية

الاقتصادية التي تتمتع بها ورعاية الإبداع والمبدعين وكذلك، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي انعكس بشكل إيجابي على مسار التنمية .

٦. تمتاز دول عينة الدراسة بجملة من المؤشرات الاقتصادية منها تزايد معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مساهمتها في التجارة الخارجية كالنمو السريع في المنتجات الزراعية وزيادة معدلات نمو الإنتاجية وتحقيق معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري وارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة وزيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية .

٧. تبين من تحليل نتائج التقدير لأثر المتغيرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لاقتصاد الصين بأن تأثير كل من الصادرات والاستيرادات وعدد السكان والقوى العاملة والاستثمار الكلي إيجابي واضح في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤكد أهمية مساهمة هذه المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني، ويوضح دور ومكانة التجارة الخارجية، فضلا عن أنها تتلاءم مع فرضية البحث والتي تبين بأن التجارة الخارجية ذات تأثير إيجابي واضح في النمو والأداء الاقتصادي، كذلك الحال بالنسبة لاقتصادات ماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة فان تأثير المتغيرات الاقتصادية المستقلة المستخدمة في الأنموذج كان إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي. في حين تبين نتائج اقتصاد اندونيسيا أن تأثير كل من الاستيرادات وعدد السكان والاستثمار الكلي إيجابياً وتأثير كل من الصادرات والقوى العاملة سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي، أما في اقتصاد تايلند فتوضح النتائج بأن تأثير كل من الاستيرادات وعدد السكان والقوى العاملة والاستثمار الكلي إيجابي واضح في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير الصادرات سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي .

المقترحات

استناداً إلى الاستنتاجات أعلاه يقدم البحث المقترحات الآتية :

١. وضع برنامج استثماري متوازن للقطاعات الاقتصادية المختلفة وخلق قاعدة اقتصادية متوازنة ومستديمة.

٢. بناء تكامل اقتصادي يرتكز على أساس تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول عينة الدراسة لمواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوربي على سبيل المثال لا الحصر، وحل النزعات حول النظم التجارية وتوحيد العمل لمواجهة الأزمات الطارئة وزيادة الدخول الحقيقية وزيادة معدل التعاون الاقتصادي.

٣. السعي لتنويع وتحسين كفاءة الهيكل الإنتاجي لدول عينة الدراسة، وتشجيع البحث والتطوير والإبداع والابتكار واستخدام وسائل تقنية حديثة للمعلومات والاتصالات.

٤. إقامة الدراسات والندوات والمؤتمرات العلمية الدولية التي تهتم بقطاع التجارة الخارجية والسعي لتكوين مناطق حرة وعقد الاتفاقيات التجارية الثنائية لتوسيع وتطوير هذه التجارة.

٥. استخدام وسائل تقنية المعلومات والاتصالات في التجارة والتركيز على التجارة الالكترونية لاختصار المسافات والوقت وتزايد تدفق السلع والخدمات.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. إبراهيم، بسام يونس وآخرون، ٢٠٠٢، الاقتصاد القياسي، دار غزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.
٢. ألجوالي، عبد الوهاب ذنون سعدون، ٢٠٠٨، السياسة الصناعية في ظل ستراتيجية تشجيع التصدير وأثرها في النمو الاقتصادي (دراسة تجريبية لدول شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، العراق .
٣. بخيت، حسين علي وسحر فتح الله، ٢٠٠٧، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق.
٤. بهنام، سمير حنا، ٢٠١١، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٩)، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، السنة ٧، العدد ٢٢، جامعة الموصل ، العراق .
٥. الجومرد، أثيل عبدا لجبار ومثنى عبدا لرزاق الدباغ، ١٩٩٥، أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع إشارة خاصة لتركيا ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ١٧، العدد ٤٦، العراق.
٦. حاجي، انمار أمين وعبد الوهاب ذنون سعدون، ٢٠١٠، السياسة الصناعية في اقتصادات شرق آسيا وأثرها في النمو الاقتصادي (كوريا الجنوبية أنموذجا)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٢، العدد ١٠١،جامعة الموصل، العراق.
٧. حسن، حسين عجلان ، ١٩٨١، أثر الاستيرادات على عملية التصنيع في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق .
٨. الحسناوي، كريم مهدي، ١٩٨١، نسب التبادل التجاري ومعدلات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٠-١٩٨٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق .
٩. حمادي، طه يونس، ١٩٨٥، أثر الاستيرادات من السلع الوسيطة على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة ١٩٥٩-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق .
١٠. الحيالي، عبدا لله فاضل، ١٩٨٣، تحليل هيكل استيراد السلع الرأسمالية وأثره على التنمية الصناعية في العراق للفترة ١٩٥٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق .
١١. الحيالي، عبد الله فاضل، ١٩٩٠، تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٨٥)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق .
١٢. الدباغ، مثنى عبد الرزاق، ٢٠٠٢، أثر الاستيرادات على الناتج الصناعي في تركيا للمدة ١٩٧٥-١٩٩٣، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٦٧، العدد ٢٤،جامعة الموصل، العراق.
١٣. الدليمي، فواز جارالله نايف، ١٩٩٤، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات دراسة في أساليب التصحيح والتكيف في أقطار نامية مختارة للفترة (١٩٧٠ – ١٩٩٠)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق .
١٤. ديب، عبد الرشيد، ٢٠٠٣، تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

١٥. الرفاعي وآخرون ،عبد الهادي، ٢٠٠٥، تحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٣) ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧) العدد (١) ، سوريا.
١٦. الزيباري،هاشم محمد سعيد، ٢٠٠٦، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤) ، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
١٧. الزيباري، هاشم محمد سعيد، ٢٠١٠، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٤)،ط١، مركز الدراسات الإقليمية، ، ابن الأثير للطباعة والنشر، العراق.
١٨. سعيدي، وصاف ، ٢٠٠٢، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر – الواقع والتحديات ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، جامعة ورقلة ، الجزائر.
١٩. السكران، عبدا لله سليمان، ٢٠٠٢، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٧٠ – ١٩٩٩)، ملخص رسالة ماجستير، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، العدد الثامن، جامعة الملك سعود، السعودية.
٢٠. السيفو، وليد إسماعيل وآخرون، ٢٠٠٦، أسآسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان .
٢١. الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب، ٢٠٠٨ ، واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٤٣-٤٤، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق .
٢٢. الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب، ٢٠٠٨، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد ٢٩، العدد ١١٤، الإمارات.
٢٣. صديق، ثريا حسن، ٢٠٠٥، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان - دراسة قياسية ، ملخص رسالة ماجستير ، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السادس، العدد الحادي عشر ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود، السعودية ٠
٢٤. الطائي، غازي صالح محمد، ١٩٩٩، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، العراق .
٢٥. ظاهر، عبد الحميد سليمان، ١٩٩٦، أثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (١٩٥٢- ١٩٩٠)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق .
٢٦. العبدلي، عابد بن عابد، ٢٠٠٥، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، السنة التاسعة ، العدد ٢٧ .
٢٧. غزال، قيس ناظم، ١٩٩٩، أثر الصادرات العراقية (النفطية وغير النفطية) على النمو الاقتصادي للمدة (١٩٧٠- ١٩٩٠)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢١، العدد ٥٨، جامعة الموصل، العراق.
٢٨. غزال، قيس ناظم، ٢٠٠٤، أثر صادرات العراق الأستخراجية في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٧٠ -٢٠٠٠)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٧٤، العدد ٢٦،جامعة الموصل، العراق.

٢٩. فركاجي، سوعيد محمد علي، ١٩٩٩، اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٧٠-١٩٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، العراق .
٣٠. كاظم، أموري هادي، ٢٠٠٥، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٣١. الكواز، احمد، ٢٠٠٨، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد ٧٣، السنة السابعة، الكويت .
٣٢. الكواز، سعد محمود وغازي صالح الطائي، ٢٠٠١، إسهام الاستيرادات في النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النامية للمدة ١٩٧٥-١٩٩٥ مع الإشارة إلى تركيا، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٣، العدد ٦٣، جامعة الموصل ، العراق.
٣٣. الكواز، سعد محمود وغازي صالح الطائي، ٢٠٠٢، اتجاهات تطور حجم التبادل بين تركيا والدول العربية للمدة (١٩٨٣-١٩٩٦) ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٦٧، العدد ٢٤،جامعة الموصل، العراق.
٣٤. الكواز، سعد محمود، ١٩٩٥، هيكل الاستيرادات وأثره في نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للفترة من ١٩٥٨-١٩٩٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، العراق .
٣٥. النعيمي، غادة صديق ،٢٠١١، مؤشرات تطور التجارة الخارجية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٨٥ – ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق .
٣٦. ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة، ٢٠١١، على الموقع: www.wikipedia.org

ثانياً- المصادر باللغة الأجنبية

1. B. Balassa,1985, Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing countries after the 1973 Oil Shock, Journal of Development Economics, Vol.18.
2. B. Balassa,1990, Incentive Policies and Export Performance in Subsaharan African, World Development, Vol.18.
3. D. H. Brooks, E. X. Fan, L. R. Sumulong, 2003, Foreign Direct Investment in Developing Asia : Trends, Effects, and Likely Issues for the Forthcoming WTO Negotiations , Asian Development Bank, www.adb. Org / economics .
4. D.R. Apple yard and Athers, 2006, International Economics, Mc Graw – Hill Irwin, New York, fifth edition .
5. H. Hesse, 2007, Export Diversification and Economic Growth, Yale University, International Monetary Fund .
6. IMF, International Financial Statistics, Year book, Various Issues.
7. J. Cottani, D. Cavallo, and M.S. Khan, 1990, Real Exchange Rate Behavior and Economic Performance in LDCs, Economic Development and Cultural Change, Vol.39.
8. L. Domac, G. Shabsigh, 1999, Real Exchange Rate Behavior and Economic Growth: Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Tunisia, IMF Working Paper .
9. M. F. Martin, 2009, East Asia's Foreign Exchange Rate Policies, Congressional Research Service, www. crs . gov .
10. O. Afonso, 2001, The Impact of International Trade on Economic Growth, www. fep .up .pt .
11. R. Grabowski, S. Sharma and D. Dhakal, 1990, Export and Japanese Economic Development in Economic letters, Southern, Illinois, University of Carbondal, USA .

12. Robertm, Dunjr and James E. Gram, 1996,International Economics, Forth Edition, John Wiley and Sons, Ins, New York .

ثالثاً - الانترنت

1. The World bank Group 2007 , 2008 , 2009 , 2010, 2011 .
2. World bank – World Tables 2007, 2008 , 2009 , 2010, 2011.
3. World bank Data Bases .
4. World Development Wdi Statistics .
5. www. Arab- api. org. pdf.
6. www. Arab- ency.com. pdf .
7. www.wikipedia.org .